

(٥) بول كينيدي:

يعد المؤرخ الأمريكي بول كينيدي صاحب الكتاب الشهير الذي أثار ضجة كبرى عندما صدر عام ١٩٨٧ وهو «صعود وسقوط القوى العظمى: ١٥٠٠ - ٢٠٠٠»، في مقدمة الدارسين الذين تصدوا بالبحث العلمي للإجابة عن سؤال مصري عن استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها في العتيد القادمة، وذلك بالمعنى التاريخي لمفهوم الاضمحلال، الذي أثبت التاريخ أنه المصير الحتمي لأى إمبراطورية. وكان هذا السؤال المصرى قد تردد بقوة في بداية القرن الحادى والعشرين حين أثاره بعض الباحثين في صيغة حائرة بين: هل سيكون هذا القرن أمريكياً، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبى للإمبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

وبول كينيدي انجليزى الأصل ذو باع طويل في الدراسات التاريخية والاستراتيجية والحضارية، وكان قد سبق له أن عمل مساعداً للمفكر والباحث الاستراتيجى البريطانى الشهير ليدل هارت. ولعل أصله الإنجليزى هذا يفسر جسارته في طرح موضوع اضمحلال القوة الأمريكية، كما أن المساحة الزمنية الشاسعة (١٥٠٠ - ٢٠٠٠) منحت كتابه مجالاً تاريخياً عميقاً وواسعاً لبلورة نظريته الرئيسية التى تفيد بأنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكاناتها الاقتصادية، فإنها تسقط من خلال الاضمحلال التدريجى لقوتها. وقد دلل كينيدي على صحة مقولته التى أثبتتها بدراسته التحليلية لإمبراطوريات متعددة، سبق لها في عصور متتابعة أو متزامنة أن صعدت صعوداً بارزاً، ومارست هيبتها بل وسطوتها على العالم، ثم ما لبثت أن أصابها أمراض التفكك والتآكل ثم الانهيار.

والخاصية الجديدة بالرصد والتحليل والمميزة للإنجاز الأكاديمى والعلمى لبول كينيدي أنه لم يتبع المنهج التقليدى للمؤرخين، الذين ركزوا دراساتهم على أحداث الماضى والأسباب التى أدت إليها؛ لأن نظرتة للتاريخ كانت أشمل من ذلك لأنه وجد فيه سلسلة متصلة من الماضى والحاضر والمستقبل في إطار القانون، الذى يربط الأسباب بالنتائج. ومهما بدا المستقبل مختلفاً عن الماضى والحاضر، فإنه لا بد أن ينطوى على مصادر ومنابع ودوافع وأسباب وتحركات وآليات، انتقلت منها إليه بطريقة أو بأخرى.. قد تختلف الظواهر أو المظاهر الجديدة بطبيعة الحال، لكن تظل ديناميات العلاقة بين الإنسان والزمان واحدة في جوهرها. ولذلك وجد كينيدي أن كونه مؤرخاً مقتدرًا يتقن تعاطى حقائق التاريخ واستخراج القواعد التى تحكمها، لا

يمنعه أو يعوقه من ممارسة قدراته كباحث مستقبل؛ بحيث لا ينتهي كتابه ببلوغه الصفحة الأخيرة، والسنة التي صدر فيها (١٩٨٧)، بل تنطلق إيجاءات أفكاره وتوقعات توجهاته إلى السنوات أو العقود التي تلت صدور الكتاب؛ بحيث تغطي التفاعلات الدولية المشابكة التي تنطوي على احتمالات اضمحلال القوة الأمريكية.

وكان التأثير الذي أحدثه كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى» من القوة بحيث جعل بول كينيدي من السابحين ضد التيار، الذي يجرف الفكر الأمريكي المعاصر بقوة صوب «الحلم الأمريكي» الذي يسعى لجعل الإمبراطورية الأمريكية تجسيداً ملموساً له. لكن كتاب كينيدي أثبت علمياً وواقعياً أن هذا الحلم هو مجرد وهم وأن الإمبراطورية دخلت مرحلة التآكل، مما أثار عليه الدوائر الرسمية في واشنطن فيما يشبه حملة شرسة لكنها كانت متوقعة، لأن ساسة العقل الأمريكي لا يهتمون مؤرخاً في مقام كينيدي يحترف تدريس التاريخ في جامعة بيل العريقة، ثم يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال.

ولم تكن دراسة كينيدي التنبؤية رجماً بالغيب، بل كانت تحليلاً وتفكيكاً للحقائق والأوضاع القابضة على أرض الواقع. فقد صاغ تنبؤه المثير في زمن كان الاتحاد السوفيتي قائماً، وإن كانت بوادر التفكك ونذر التآكل قد سرت في كيانه المتهالك. واستطاع أن يقيم تنبؤه على دراسة دقيقة مقارنة للإمكانات والطاقات السوفيتية والصينية واليابانية والأمريكية، معتمداً في ذلك على مؤشرات كمية ونوعية. فهو لا يقنع بسرد الأحداث التاريخية على سبيل الرصد والتسجيل والتوضيح، بل يحرص على استنباط واستقراء المعاني والدلالات والآليات بل والقوانين التي تتجلى بصفة عامة عند نقاط التحول، فتبدو الأحداث والمواقف كحقائق يصعب دحضها لأنها تحتل مكانتها في السياق التاريخي المتدفق في ضوء الحكم التقييمي الإجمالي للعصر بأكمله ومدى تأثيره بالعصور التي سبقتة. وكان هذا بمثابة الإبداع الفكري الأصيل لكينيدي في كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى»، الذي كان بمثابة مرآة صادقة؛ لكي يرى فيها الزعماء المهوسون بجنون عظمتهم أنفسهم على حقيقتها.

واستشراف المستقبل عند بول كينيدي، قضية مثيرة لأنها تخضع لقانون الاحتمالات، أي يمكن تعاطيها في إطار منهج علمي، وليس من منطلق حدس أو تخمين قد يصل لدرجة الرجم بالغيب. فهو يعنون الفصل الثامن والأخير من كتابه بعبارة «نحو القرن الحادي والعشرين»، ويتلوها بعنوان ثانوي هو «التاريخ وتأمله». ويعلق على عنوان هذا الفصل، الذي ضمنه تنبؤاته عن اضمحلال القوة الأمريكية،

فيقول إنه ينطوي على أسلوب جديد في نمط سرد الأحداث، وأيضًا على تغيير في منهج البحث حتى يواكب الحراك التاريخي الذي لا يتوقف. ويدلل كينيدي على رأيه بأنه حتى الماضي القريب كان يعد تاريخًا، وبرغم أن مشكلات التحيز والاعتماد على ما ورد في المصادر والوثائق، تمثل عقبات في سبيل المؤرخ، الذي لم يعاصر الحقبة التي يدرسها، إذ قد يتعذر عليه التمييز بين المتغير والثابت أو بين العرضي والأساسي من الأحداث والمواقف، وإن كان هذا لا يعني أنه تجاوز تخصصه الأكاديمي، وهو علم التاريخ بكل آفاقه ومناهجه.

ويؤكد كينيدي أن مفهوم «الحقيقة التاريخية» يرتبط أساسًا بأحداث الماضي ومواقفه التي أخضعت لشتى مناهج وأدوات التحليل والفحص والتمحيص. أما عندما يخوض المؤرخ في موضوع معاصر له وخاضع لعوامل التشكيل والصياغة الناتجة عن محاور الاحتكاك مع بوادر المستقبل واحتمالاته، فهذا لا يمنحه الحق في أن يدعى أنه يتحدث عن «حقيقة تاريخية»؛ لأن المادة التاريخية لا تزال في مرحلة التشكيل ولم تصل بعد إلى أن تصبح «حقيقة تاريخية». ومع ذلك فإن مفهوم «الحقيقة التاريخية» الذي يركز عليه كينيدي كما لو كان نظرية راسخة، يصعب الأخذ به على عواهنه، إذ إن التاريخ في النهاية هو من صنع وتسجيل وصياغة البشر الذين يعجزون عن أن يكونوا موضوعين تمامًا حتى لو أرادوا ذلك، نتيجة لاختلاف وجهات النظر والرؤى والانفعالات والرواسب وتدخلات الأطراف المعنية التي تهتم برسم صور تاريخية تنطوي على أمجاد تتمناها الأطراف الأخرى، وهكذا بلا حدود أو قيود. و نابليون له مقولة مشهورة في هذا الصدد، تكاد تكون حقيقة تاريخية في حد ذاتها، إذ كان يتجول ذات ليلة بين خيام ضباطه وجنوده بعد أن خسر معركة من معاركه، فسمع نسيبًا وبكاءً من خيمة كان يمر بجوارها، فتوقف ليجد ضابطًا صغير السن وقد ثبت نظراته على سجل مفتوح على صفحات بيضاء. وعندما سأله عن سبب بكائه، عبر عن حيرته البالغة عما جرى من هزيمة بحكم أنه الضابط المنوط بتسجيل يوميات المعارك، عندئذ ربت نابليون على كتف الضابط وقال له مقولته الشهيرة: «أكتب ما شئت، فنحن الذين نكتب التاريخ في النهاية».

هذه الصراحة المتدفقة بالمصادقية من قائد تاريخي كنابليون، هي في حد ذاتها «حقيقة تاريخية» لأنها تؤكد عمليًا أن النسبية هي القانون الذي يحكم كل المدونات التاريخية طبقًا لمختلف الظروف والمواقف والملابسات. وإذا كان كينيدي يقصر هذه النسبية على الكتابات التي لا تستند، كما هي الحال في الكتابة التاريخية، إلى الدراسات والأبحاث والوثائق المحفوظة، وبذلك تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية

والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها، هذا الصدق الذى يفترض فى الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخى بمعناه الدقيق؛ فليس هناك من يمكنه الحديث بثقة عن المستقبل غير المضمون بطبيعته، بحكم أن الأحداث غير المتوقعة، وتجمد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث؛ يمكن له أن يدمر أى تنبؤات مهما بدت فى وقتها منطقية ومتوقعة. فإذا كان هذا ينطبق على الدراسات المستقبلية التى يعتبرها كينيدي عاجزة عن تلمس أية حقيقة تاريخية، لم تتحول بعد إلى واقع ملموس، فإنها تنطبق أيضًا على الدراسات والأبحاث والوثائق المحفوظة التى تشكل المادة العلمية للكتابة التاريخية المنهجية، التى تعتمد تمامًا على ما جرى فى الماضى، لأن النسبية التى تحكم حياة الإنسان ومنهجه الفكرى بصفة عامة، تسيطر عليه فى تناوله لكل معطيات حياته، التى لا تقتصر على الحاضر أو المستقبل بل وتشمل الماضى أيضًا، مما جعل الأديب الشهير جورج برنارد شو يقول فى «دليل الثورى» الذى ألحقه بمسرحيته «الإنسان والسيورمان» إن القاعدة الذهبية الوحيدة فى هذه الحياة أنه لا توجد قاعدة ذهبية على الإطلاق».

كان الفصل الأخير فى كتاب پول كينيدي بمثابة اعتذار ضمنى للقارئ، اعترف فيه أن مادة هذا الفصل التى تسعى للتنبؤ بالمستقبل، ليست سوى اجتهادات مؤقتة تنطلق من استنباطات فى مجال الاقتصاد والاستراتيجية بناء على مؤشرات كمية ونوعية، دون الادعاء بوجود ضمانات تؤكد حدوثها فيما بعد. ويرى كينيدي أن أفضل أسلوب لرصد ملامح المستقبل، يتمثل فى التوغل بالتحليل والتفسير فى أغوار الماضى لرسم خريطة لمجريات التفاعلات والصراعات، التى أدت إلى عمليات صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة، التى شكلت مضمون الكتاب؛ نتيجة للمتغيرات الديناميكية المصاحبة للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية، سواء بالنسبة للإمبراطوريات أو الدول أو الشعوب.

لكن هذه التطورات أو المتغيرات ليست آلية أو رتيبة أو تراتبية أو منتظمة أو نمطية أو متكررة فى مختلف العصور، بل تختلف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر اختلاف بصمات الأصابع، إذ إن سرعة التغير الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى الشامل ليست له صيغة واحدة؛ لأن مراحل التطور التكنولوجى والنمو الاقتصادى لا تسير على وتيرة واحدة، لأنها محكومة بظروف المخترع الفرد، والمنظر الاقتصادى الرائد، ومدى انتشار العلم، وظروف المناخ، وشيوع الأمراض، ووقوع الحروب، والعوامل الجغرافية، والاعتبارات الاجتماعية وغيرها من العوامل المتشابهة والمعتمدة. وهى كلها مجتمعات وشعوب ذات ايقاعات مختلفة ومعدلات فى التغير

والانطلاق تتراوح بين السرعة والتراخي، وذلك راجع إلى تأثير الأنماط التغيرية للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، والقدرة على استقبالها واستيعابها ثم توظيفها لزيادة الإنتاج وتنمية الثروة؛ فقد شهدت بقاع عديدة من المعمورة ومجتمعاتها معدلات نمو تتباين في السرعة تبعاً لتغير الأنماط التقنية والإنتاجية والتجارية، وبارتفاع نجم بعض المناطق انخفض نجم مناطق أخرى بصورة نسبية أو مطلقة في بعض الأحيان. فالعالم لا يتوقف عن الحركة وذلك لما فطر عليه الإنسان من حوافز لتحسين ظروفه وأوضاعه، فكانت الطفرات الفكرية منذ عصر النهضة وما تلاه، ثم بلوغه ذروته بظهور العلوم الدقيقة في عصر التنوير. وكانت الثورة الصناعية تعنى ببساطة أن آليات التغيير ستزداد قوة ورسوخاً مع الزمن.

كانت هذه هي الفكرة الأولى التي نهض عليها كتاب كينيدي، والتي تمثلت في وجود آلية للتغيير تقودها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التي تؤثر بدورها على البنية الاجتماعية والنظام السياسي والقوة العسكرية وأوضاع الدول والإمبراطوريات. أما الفكرة الرئيسية الثانية فتتمثل في أن هذه السرعة المتفاوتة في النمو الاقتصادي كانت لها آثار خطيرة على القوة العسكرية والوضع الاستراتيجي لأعضاء المنظومة الدولية. فلم يكن العالم في حاجة لانتظار زمن إنجلز حتى يعرف أنه «ما من شيء يعتمد على الظروف الاقتصادية مثلها يعتمد الجيش والبحرية». فقد كان أي أمير في عصر النهضة أو أي مسئول في البتاجون اليوم يدرك بسهولة أن القوة العسكرية تقوم على الإمدادات الكافية القائمة بدورها على ازدهار القاعدة الإنتاجية والميزانيات المالية الكافية والتفوق التكنولوجي. إن كل التحولات الكبرى في التوازنات العالمية للقوة العسكرية قد جاءت نتيجة لتغيرات في التوازنات الإنتاجية، وأن قيام مختلف الإمبراطوريات والدول وسقوطها في النظام الدولي قد تأكد من خلال نتائج الحروب الكبرى، التي كان النصر فيها دوماً من نصيب الجانب الذي يحظى بموارد مادية أكبر.

ويرى كينيدي أنه طالما أن هذه الاتجاهات العريضة سادت بطول القرون الخمسة الماضية، فإن قدرتها على الاستمرار بهذا العمق والتجذر، تعنى أنها ستستمر في المستقبل؛ إذ لا تبدو في الأفق القريب أو البعيد أية بدائل يمكن أن تحل محلها، وبالتالي ستظل قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية راسخة إلى حد كبير. يقول كينيدي:

«ويبقى النظام الدولي فوضوياً سواء سادته قوى كبرى أو قوتان عظيميان، فلا شيء أكبر من الدولة الأمة ذات السيادة، وفي كل حقبة زمنية تنمو بعض هذه الدول أو تتقلص في نصيبها النسبي من القوة. ولن يقف العالم عند عام ١٩٨٧ (تاريخ صدور كتاب كينيدي) أو ٢٠٠٠، كما لم يتوقف عند ١٨٧٠ أو ١٦٦٠، بل على

العكس، يقول بعض الاقتصاديين إن مركبات الإنتاج والتجارة الدولية ذاتها تتغير بصورة أسرع من أى وقت مضى، فتفقد المنتجات الزراعية والمادة الخام قيمتها النسبية، ويفصل الرباط بين «الإنتاج» الصناعى و«العمالة» الصناعية، وتنقسم عرى العلاقة بين تدفق رأس المال وأنماط التجارة، وقد استطاعت كل هذ المعطيات ومعها ما أحرزه العلم من تطور أن تؤثر فى الشئون الدولية. خلاصة القول إنه لو لم يرد الله أو إذا وقعت كارثة نووية ستظل هناك آلية ديناميكية من نوع ما فى القوة العالمية يقودها التغير التكنولوجى والاقتصادى، وإن صحت النبوءات الوردية عن تأثيرات الكمبيوتر والإنسان الآلى (الروبوت) والتكنولوجيا الحيوية وما إليها، وإن صحت نبوءات نجاح قيام «ثورة خضراء» فى أجزاء من العالم الثالث (حيث تحولت الهند بل والصين إلى مصدرين للحبوب)، فإن العالم بأسره سيصبح أشد ثراء فى أوائل القرن الحادى والعشرين، وإذا كان التقدم التكنولوجى أبطأ فى حدوده، فإن النمو الاقتصادى يمكن أن يكون أسرع، مع التغيرات فى الأنماط السكانية بما تؤدى إليه من آثار على قانون الطلب، تضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة تعقيد قنوات استغلال المواد الخام. ومن الواضح أيضًا أن هذا النمو لن يكون متساويًا، بل سيكون أسرع هنا وأبطأ هناك، تبعًا للظروف المتغيرة».

وليس هناك ثمة تعارض عند بول كينيدى بين التقديرات التنبؤية أو التنبؤات التقديرية والمنهج العلمى العقلانى، فهو يؤكد أنه إذا أخفقت التقديرات عما سيؤول إليه مصير العالم فى خلال السنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة، فإن هذا لايعنى أن يفضل المرء النتائج العشوائية على التوقعات العقلانية المستمدة من التطورات الراهنة. فمن المعقول أن نتوقع مثلاً استمرار نهضة منطقة المحيط الهادى؛ لأن تطورها له قواعد عريضة يقوم عليها. ولا يقتصر الأمر على اليابان، بل يشمل جمهورية الصين الشعبية وأستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة بل وأعضاء رابطة دول جنوب وشرق آسيا من ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والفلبين، وتشمل كذلك الولايات المتحدة ومقاطعات من كندا، وكان حافز النمو الاقتصادى فى تلك المنطقة الشاسعة مزيجًا من العوامل الإيجابية من نهضة مشهودة فى الإنتاجية الصناعية فى المجتمعات ذات التوجه التصديرى؛ مما أدى بدوره إلى زيادات هائلة فى التجارة الخارجية والشحن والخدمات المالية، وتحرك ملحوظ نحو التكنولوجيا الأحدث، وصناعات أرخص ذات عمالة مكثفة، وبذل جهود هائلة لزيادة الناتج الزراعى بصورة أسرع من معدل الزيادة السكانية. وتفاعلت هذه

العوامل بصورة ناجحة لتؤدي إلى معدل من النمو الاقتصادي، الذي فاق نظيره في الدول المتقدمة الأخرى.

ويغطي كينيدي كل معالم الصورة التنبؤية التي يرسمها، فيفترض أن العقود القليلة القادمة ستشهد استمرارًا لاتجاه أعرض، وهو التكاليف الخرافية لسباق التسلح، فمن الثوابت القليلة في التاريخ، الارتفاع المطرد في معدلات الالتزام بالإنفاق العسكري، وإذا صح هذا بالنسبة لحروب القرن الثامن عشر وسباقات التسلح فيه، فإنه يصدق بصورة أكبر على القرن الحالى حيث تتضاعف تكاليف السلاح الأحدث. وفي الولايات المتحدة تحولت صناعة السلاح اليوم عن التصنيع التجارى الخاضع لقوانين السوق الحرة، فصناعة السلاح مركزة عادة في عدة شركات عملاقة قليلة العدد التى لها علاقات خاصة بأقسامها في داخل وزارة الدفاع، وغالبًا ما تجد حماية من مخاطر عمليات السوق عن طريق منح الدولة لعقود احتكارية وضمانات لمنتجات لن يستهلكها إلا هي (وبعض الدول الصديقة)، وحتى في حالة الشركات العملاقة، كان عليها أن تكافح في مواجهة منافسة مصيرية للفوز بمجرد سهم من الأسواق الداخلية والخارجية التى تعد الجودة وتوجهات العميل أو المستهلك والسعر فيها متغيرات حيوية. وإذا كان صحيحًا أن انفلات التطورات التكنولوجية والعلمية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قد أدى بأصحاب الصناعات العسكرية إلى الدخول في علاقات وتفاهات مع الحكومات التى حادت عن معايير حرية السوق، فإن السرعة الحالية لهذه الزيادة تثير الفزع، فقد تبطل طائرة واحدة كل ميزانية البتاجون عام ٢٠٢٠.

وكان من الطبيعي أن يتناول كينيدي قضية سباق التسلح في منظورها التقليدي بصفتها نتيجة للصراعات أو المواجهات الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الذى سقط واندثر بعد صدور كتاب كينيدي بأكثر من عشر سنوات. ومع ذلك كانت رؤية كينيدي للقضية ثاقبة؛ إذ لم يذكر في كتابه أية نهاية محتملة أو متوقعة لهذا السباق المحموم برغم كل المعاهدات الجزئية لنزع السلاح النووى بين القطبين في تلك الفترة. وقد ثبتت صحة حدسه بعد سقوط الاتحاد السوفييتى لاعتقاده أن سباق التسلح لا يحتاج إلى صراع بين كتلتين؛ حتى تظل نيرانه متوهجة، لأنه مستمر نتيجة لما يمكن تسميته «بالإشعال الذاتى» الذى يمنعه من الخمود أو الانطفاء، بحيث يمكن لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تسابق نفسها، حتى يتفوق مستواها في التسليح على كل مستوياتها السابقة وهكذا إلى ما لا نهاية، باستثناء نهاية الإمبراطورية نفسها عندما تتآكل إلى أن تنهار. ولذلك لم يتوقف سباق التسلح بسقوط الاتحاد

السوفييتي واندثاره؛ لأن تجارة السلاح ليس لها حدود أو نهاية مهما كانت المتغيرات، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة التي تجرد في هذه التجارة سلاحها الأول في تحقيق هيمنتها على العالم بأسره، بصفتها الإمبراطورية الوحيدة في هذا العصر.

ثم يضع كينيدي يده على مكانن الخطورة التي تقرب منها الولايات المتحدة بإيقاع متسارع إلى حد ما، وهي التي تشكل المحور الأساسي لدراسته الموسوعية، والتي جعلته في مقدمة السابحن ضد التيار الفكري السائد الذي يحلم بإقامة الإمبراطورية الأمريكية التي لم يأت الزمان بمثلها، في حين أنه وضع أمام هذه الإمبراطورية مرآة صادقة لترى فيها نفسها، وهي ترهل إيدانًا بتأكلها وانهارها إن آجلًا أم عاجلًا. وفيما يلي الملامح التي عكستها هذه المرآة المخيفة:

«رغم أن الولايات المتحدة في الوقت الحاضر لا تزال تمثل نوعية فريدة في اقتصادها وربما في قوتها العسكرية، فإنها لا قبل لها بتفادي مواجهة الاختبارين الكبيرين الذين يتحديان بقاء كل قوى كبرى، تحتل المكانة الأولى في الشؤون العالمية، وهما: قدرتها في المجال العسكري الاستراتيجي على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيًا والوسائل المتوافرة لديها للوفاء بهذه الالتزامات، وأيضًا قدرتها على الحفاظ على قواعد التكنولوجيا والاقتصاد كأساس لقوتها، من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتطورة دائنًا، وسيكون اختبار القدرات الأمريكية هو الأكبر بالنسبة لها؛ لأنها تعد وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعت قبل عدة عقود، عندما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير في الشؤون العالمية مؤكدة. ووضعها في ذلك مثل وضع إسبانيا الإمبراطورية حوالي عام ١٦٠٠ والإمبراطورية البريطانية حوالي ١٩٠٠. وقياسًا على ذلك، فإن الولايات المتحدة اليوم تواجه خطورة يألفها مؤرخو صعود نجم القوى الكبرى السابق وأفوله، وهي ما يمكن تسميته «الترهل الإمبراطوري»، بمعنى أن صناع القرار في واشنطن يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها أن إجمال المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات بعد اليوم أكبر كثيرًا من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعًا في وقت واحد».

وبذلك تصل نبوءة كينيدي العلمية إلى استشراف ما جرى بعد صدور الكتاب، عندما دخل اختبار القدرات الأمريكية في أكبر وأخطر مرحلة له بعد أن أصبحت أمريكا أعظم قوة في العالم مع انهيار الاتحاد السوفييتي. قبل ذلك كانت وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها على نفسها، حين كانت قدراتها تستطيع التأثير في الشؤون العالمية بصفتها أحد القطبين اللذين يسيطران على مجريات

الأمر الدولية. ولكنها عندما صارت القطب الأوحده أو الأحادي، دخلت منعطفًا حادًا ينطوي على مسؤوليات ذات أبعاد وأعماق، لا يمكن مواجهتها واستيعابها والسيطرة عليها كما كانت تفعل من قبل، إذ إن مرحلة «الترهل الإمبراطوري» تضعف من قبضة صانع القرار على مجريات الأمور في الإمبراطورية بصفة عامة، وفي أطرافها النائية بصفة خاصة.

وإذا كان كتاب كينيدي يتناول أوضاع العالم السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى تاريخ صدوره بطبيعة الحال (١٩٨٧)، فإن هناك ملاحظة لم ترد من قبل من الأقلام التي تناولته بالتفسير والتعقيب والتحليل، وهي أن كينيدي لم يصدر منه طبعة مزيدة ومنقحة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واندثاره؛ ليقول للعالم إن كل توقعاته كانت في محلها، كما لو كان يريد أن يجعل من كتابه شهادة على العصر وعلى المستقبل أيضًا، وخاصة أن التوازي بين أحداث الماضي واحتمالات المستقبل، كان بمثابة العمود الفقري للكتاب. ولذلك يركز على تشابه الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم وإسبانيا الإمبراطورية أو بريطانيا في عهد الملك إدوارد، ففي كل من هذه الحالات، واجهت القوة الأولى تهديدات لمصالحها في الخارج وليس لأنها الوطنية الداخلي، وكانت هذه التهديدات بداية لتآكلها وتدهورها، وهي مصالح واسعة الانتشار لدرجة أنها أعاققت إمكانية الدفاع عنها جميعًا في وقت واحد. ولا تتوقف الخطورة عند هذا الحد، بل تتصاعد لأنه يصعب التخلي عن أي منها دون التعرض لمخاطر أخرى.

ثم يرسم كينيدي خريطة مثيرة تكاد تغطي العالم أجمع، ليضع يد القاريء على ملامح الترهل الإمبراطوري الذي أصاب أطراف الإمبراطورية واستشرى فيها. فقد اتخذت الولايات المتحدة من مصالحها في تلك الأطراف النائية ذريعة إنسانية لتقدمها وازدهارها بحيث أصبحت مصالحها أمريكا ومصالح الدول المتعاملة معها وجهين لعملة واحدة، وبالتالي كان الوجود الأمريكي راسخًا. لكن كينيدي يظل على آفاق المستقبل الذي لم يكن قد وصل بعد، ويقول جملة قبل عام ١٩٨٧، تبدو وكأنها قيلت الآن (٢٠١٠) أي منذ ما يقرب من ربع قرن، حين كان يؤلف كتابه ويقول: «في بعض أجزاء العالم قد تبدو المصالح الأمريكية الآن أكبر بالنسبة لصانع القرار في واشنطن مما كانت قبل عدة عقود».

وهذا ينطبق تمامًا على الالتزامات الأمريكية في الشرق الأوسط، فهو منطقة تمتد من المغرب في الغرب حتى أفغانستان في الشرق، فيها واجهت الولايات المتحدة صراعات ومشكلات لا حصر لها وفي إيقاع يقطع الأنفاس. منطقة تضم إمدادات

العالم من ثروة نفطية بلا حدود، بالتوازي مع لوبي أمريكي داخلي منظم وقوى في ممارسة ضغوطه؛ من أجل تقديم الدعم بلا حدود لدولة إسرائيل المعزولة، وفي الوقت نفسه القوة عسكرياً. كما تتعرض الدول العربية لضغوط من جانب الحركات الأصولية الإسلامية الداخلية، التي تحارب أي ميل عربي نحو الغرب، في حين أن كل الدول العربية التي تتناحر فيما بينها على معظم القضايا، تتفق على شجب سياس إسرائيل تجاه الفلسطينيين. كل هذا وغيره يجعل المنطقة حيوية وضرورية بالنسبة للولايات المتحدة، رغم أنها من بقاع العالم المتهبة والمضطربة، التي تنشب فيها الحروب بصورة متكررة. فلا عجب أن الشرق الأوسط يحتاج إلى اهتمام أمريكي دائم من النوع العسكري أو الدبلوماسي، وإن كانت هناك عقبات وتعقيدات وعداوات تجعل من الصعب على الحكومة الأمريكية أن تدير سياسة متماسكة طويلة المدى في الشرق الأوسط، تحت وطأة ذكريات كارثة ١٩٧٩ في إيران، والمغامرة التعسة في لبنان عام ١٩٨٣، والعداوات السياسية المترتبة على التحالف الحديدي بين أمريكا وإسرائيل؛ إذ كيف يمكن تدعيم السعودية مثلاً دون إزعاج إسرائيل، وذلك بالإضافة إلى عدم شعبية الولايات المتحدة لدى الجماهير العربية.

ثم يتقلّ بول كينيدي من منطقة الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية؛ حيث تواجه الولايات المتحدة تحديات متنامية تهدد أمنها القومي. ويتنبأ بنذر أزمة سبتمبر ٢٠٠٨ الاقتصادية العالمية، فيقول إنه إذا كان من المقدر أن تنشب أزمة ديون دولياً كبرى في أي مكان في العالم، فيحتمل أن تنشب في هذه المنطقة، حيث أدت المشكلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية إلى خفض المعدلات الائتمانية لعديد من البيوت المصرفية الأمريكية البارزة، بل وأسهمت بدور في انهيار الصادرات الصناعي الأمريكية إلى تلك المنطقة؛ حيث برز خطر زيادة الدول الغنية لتعريفاتها الجمركية على المنتجات المستوردة منخفضة تكاليف العمالة، وتقليص مساعداتها الخارجية، وهو م حدث في منطقة شرق آسيا، مما يسبب قلقاً عميقاً للولايات المتحدة، في حين زاد من تعقيد المشكلة، التغير الاقتصادي، والاجتماعي السريع جداً في أمريكا اللاتينية خلال العقود القليلة الماضية.

ولم يذكر كينيدي خطورة الأوضاع في أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة من منطلق نظريته في الترهل الإمبراطوري، الذي يعرض أطراف الإمبراطورية إلى التآكل، إذ إن هذه المنطقة تسمى الخديقة الخلفية للبيت الأبيض، ولا ينطبق عليها مفهوم الترهل الإمبراطوري؛ لأنها لا تنتمي إلى الأطراف البعيدة بل تقترب من القلب الأمريكي، ومن هنا كانت العوامل التي تهدد أمن الولايات المتحدة من دول

أمريكا اللاتينية، خاصة في إطار انفجارها السكاني، الذي يمارس ضغوطاً شديدة على مواردها المتاحة، وعلى تركيبات الحكم المحافظ في عديد من دولها، مما أدى إلى قيام حركات تهدف إلى الإصلاح الدستوري أو إلى الثورة. لكن الأنظمة السياسية المنتشرة سارعت إلى احتواء هذه الحركات بخطوات مضادة، تمثلت في حكومات محافظة بل ورجعية تدعو إلى استئصال شأفة الشيوعية من الداخل، وإلى دعم الولايات المتحدة لهذا الهدف. ووقعت بين شقى الرحى نتيجة لهذه التصدعات السياسية والاجتماعية التى أجبرت الولايات المتحدة على الاختيار بين رغبتها في تعزيز اليمين الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأملها في هزيمة الماركسية، وما إذا كانت تستطيع أن تحقق أهدافها بالوسائل السياسية والاقتصادية أو بالخيار العسكرى.

ويقترَب كينيدي أكثر فأكثر من القلب الأمريكى؛ حيث يكمن أكبر أسباب القلق إلى الجنوب مباشرة من الولايات المتحدة؛ مما يدل على أن التآكل اقترب من القلب، ولم يعد مقصوراً على أطراف الإمبراطورية الأمريكية. فليس هناك نظير في عالم اليوم للعلاقات المكسيكية الأمريكية، إذ إن المكسيك واقعة بصفة متجددة تحت سيف الإفلاس الاقتصادي، الذى أوشك على قطع رقبتها أكثر من مرة، لولا مسارعة الولايات المتحدة لإنقاذها. فهى تعاني من أزمة اقتصادية مزمنة تدفع مئات الآلاف من المكسيكيين كل عام إلى التسلل غير القانونى إلى الشمال؛ بحيث أصبحت الحدود بسبب هذا النوع من المرور مخرقة بصورة غير عادية مما يدل على عجز الشرطة الأمريكية عن القضاء على هذه الظاهرة، التى خلخلت الكثافة السكانية الأمريكية في ولايات نيومكسيكو وتكساس وكاليفورنيا تحت وطأة الغزو المكسيكى، الذى يتسلح بالمخدرات التى تعد أربح تجارة يمارسها مع الولايات المتحدة.

ثم يترك كينيدي القلب الأمريكى لينطلق إلى الأطراف الآسيوية للإمبراطورية الأمريكية. فإذا كانت التحديات أمام المصالح الأمريكية في شرق آسيا تعد بعيدة للغاية، فإن هذا لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الشاسعة، التى يعيش فيها أكبر نصيب من سكان العالم، حيث الجزء الكبير والمتزايد من التجارة الأمريكية مع دول «حافة الهادى»، التى تقع عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الدول الصناعية الآسيوية الجديدة وأشبه الديمقراطيات الهشة التى تبنت مبادئ حرية الاقتصاد الرأسمالى من ناحية وتنافس الصناعات الأمريكية في كل شىء من منسوجات إلى الكترونيات من ناحية أخرى. ويتجلى الترهل الإمبراطورى كالعادة في شرق آسيا أيضاً على شكل عدد كبير من الالتزامات العسكرية الأمريكية من بقايا الحرب الباردة في مراحلها المبكرة.

ويستشهد كينيدي بتقرير وزير الدفاع كاسبر واينبرجر إلى الكونجرس في موازنة السنة المالية ١٩٨٤، ليوضح أنه منذ عدة سنوات قامت وزارة الدفاع الأمريكية بمحاولة حصر موجز للمصالح الأمريكية في شرق آسيا، ورغم إنجازها الشديد للغاية، فإنه أوضح الحد غير المتناهي لهذه الالتزامات الاستراتيجية كما يبدو في المقتطف التالي:

«إن أهمية أمن شرق آسيا والمحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة تتضح من المعاهدات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين وحلف مانيللا، الذى يضيف تايلاند إلى أطراف معاهداتنا، كما أن معاهدتنا مع أستراليا ونيوزيلندا (أنزوس)، تم دعمها بنشر قوات برية وجوية في كوريا واليابان، كما نشر الأسطول السابع في غرب الهادى. أما أهدافنا الإقليمية فيما يتصل بأصدقائنا الإقليميين وحلفائنا هم: الحفاظ على أمن طرقنا البحرية المهمة، والمصالح الأمريكية في المنطقة، والحفاظ على القدرة على الوفاء بالتزاماتنا في الهادى وشرق آسيا، ومنع الاتحاد السوفيتى وكوريا الشمالية وقيتنا من التدخل في شئون الآخرين وبناء علاقة استراتيجية ثابتة مع جمهورية الصين الشعبية، ودعم استقرار الدول الصديقة واستقلالها».

ولاشك أن الترهل الإمبراطورى يشكل عبئاً باهظاً على كاهل الإمبراطورية؛ نظراً لتأثيره السلبى على المخططات السياسية والاستراتيجية بصفة عامة، وهذا التأثير يتمثل في الحيرة والتردد عند اتخاذ القرار نظراً للحساسيات والتعقيدات والمضاعفات المرتبطة به، والتي تستدعى في أحيان كثيرة الالتقاء في منتصف الطريق لاستحالة الحسم. وأية نظرة متفحصة للأهداف الإمبراطورية التى تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، تكشف عن مدى الحيرة التى تنتاب صانع القرار في القضايا الاستراتيجية والسياسية الدقيقة للغاية مثل كيفية بناء علاقات طيبة مع الصين، دون التخلي عن تايوان، وكيفية دعم استقرار واستقلال الدول الصديقة في حين تبذل المحاولات للسيطرة على طوفان صادراتهم إلى السوق الأمريكية، وكيفية جعل اليابان تتحمل جزءاً أكبر من أعباء الدفاع عن غرب المحيط الهادى، دون إثارة قلق جيرانها العديدين، وكيفية الإبقاء على القواعد الأمريكية في الفلبين دون إثارة سخط داخلى، ولا يزال الإسهام الأمريكى للدفاع عن أوروبا يصل إلى حوالى ٦٠٪ من القوات المخصصة لحلف الأطلنطى، وهو منظمة يسهم أعضاؤها الآخرون بنصيب ضئيل من إجمالى ناتجهم القومى للنفقات الدفاعية رغم أن سكان أوروبا ودخلها الحالى أكبر من سكان الولايات المتحدة ودخلها.

ولكن مهما كان الالتزام الأمريكى تجاه أوروبا منطقياً في عهد الاتحاد السوفيتى من الناحية الاستراتيجية، فإن هذه الحقيقة في حد ذاتها لم تعد ضماناً من بعض

التعقيدات العسكرية والسياسية، التي أدت إلى الخلافات على ساحل الأطلنطي، إذ إن العلاقات العسكرية شىء والعلاقات الاقتصادية شىء آخر؛ فرغم أن حلف الأطلنطي يقرب ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من ناحية، فإن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مثلها في ذلك مثل اليابان، من ناحية أخرى، تعد منافسًا للاقتصاد الأمريكي، وخاصة في الأسواق الكاسدة للمنتجات الزراعية، والأهم من ذلك أنه في حين تؤكد السياسة الأوروبية الرسمية أهمية المظلة النووية الأمريكية، فإن هناك حالة عامة من عدم الارتياح بين الجماهير العامة تجاه التداعيات المترتبة على وضع أسلحة أمريكية على التراب الأوروبي.

ومن الواضح أن هذه الحيرة الإمبراطورية ليست مقصورة على ما سبق من أنواع التضارب، إذ إن الدوائر الأشد انزعاجًا من التضارب بين الالتزامات الأمريكية والقوة الأمريكية هي القوات المسلحة؛ لأنها ستكون أول من يعاني إذا ما تكشف نفاط الضعف الاستراتيجية عند أول اختبار عملي لكفاءة الإمبراطورية الأمريكية. فمثلًا زادت حدة القلق في أواخر ١٩٨٣، عندما أدت زيادة الانتشار الأمريكي العسكري الإضافي في أمريكا الوسطى وجرانادا وتشاد ولبنان، برئيس الأركان المشتركة إلى القول بأن «عدم التناسب بين القوات الأمريكية واستراتيجيتها بعد اليوم أكبر كثيرًا منه في أي وقت مضى». وإذا كانت القوة العسكرية هي السلاح الحامي لآية إمبراطورية سواء في الدفاع أو الهجوم، فإنها تصبح كارثة بمعنى الكلمة إذا ترتب على الترهل الإمبراطوري ترهل عسكري. ويستشهد پول كينيدي بما جاء في صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٠ أغسطس ١٩٨٣ تحت عنوان «القوات المسلحة تتمدد في هزال»، وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣ «قوات الولايات المتحدة»، فيقول إنه من المدهش أن مثل هذه التحذيرات عن القوات المسلحة الأمريكية وانتشارها الكامل مرفقة بخرائط للانتشار العسكري الأمريكي حول العالم، يكاد يكون صورة في نظر المؤرخين لسلسلة القواعد البحرية والحاميات، التي كانت للقوة العالمية العظمى السابقة - بريطانيا - في ذروتها في التوسع الإستراتيجي، الذي لم يكن أحد يتصور أنه سيكون مقدمة لتراجعها وانكماشها فيما بعد لتطويعها صفحات التاريخ.

وإذا كان من المستبعد أن يتم استدعاء الولايات المتحدة للدفاع عن كل مصالحها الخارجية في وقت واحد، ودون مساندة من عدد كبير من حلفائها من أعضاء حلف الناتو في أوروبا الغربية وإسرائيل في الشرق الأوسط واليابان وأستراليا، وربما الصين في المحيط الهادى، وإذا لم تتحول جميع التوجهات الإقليمية إلى وضع غير مريح بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الدفاعية، إلا أن الاعتراف الواعى من وزير الدفاع

الأمريكي كاسبر واينبرجر، حين قال في مجلة «فورين أفيرز» تحت عنوان «الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة»: «إننا لانستطيع أن نشترى القدرات الكافية للوفاء بكل التزاماتنا بثقة تامة»، يظل اعترافاً صحيحاً تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، يظل المأزق الاستراتيجي الأمريكي الأكبر كامناً في حقيقة خطيرة، وهي أن الولايات المتحدة لديها نفس الالتزامات العسكرية حول العالم التي كانت لديها في ستينيات القرن العشرين، عندما كان إجمال ناتجها القومي وإنتاجها الصناعي ونفقاتها العسكرية وقواتها المسلحة أكبر مما هي عليه في الثمانينيات. ورغم تضاعف الموازنة الدفاعية إلى ثلاثة أمثالها منذ أواخر السبعينيات، فإن القوات العددية زادت بنسبة ٥٪ فقط. وكما اكتشفت العسكرية البريطانية والفرنسية في زمن مجدها، فإن الدولة ذات الالتزامات الخارجية العديدة دائماً ما تعاني من مشكلة في القوة البشرية، أكثر مما تعانيها دولة تحتفظ بقواتها للدفاع الوطني فقط، وتزيد المشكلة إذا كان المجتمع ليبرالياً من الناحية السياسية وحرّاً من الناحية الاقتصادية. وهي المشكلة التي خصص لها أ. أ. كوهن كتابه «مواطنون وجنود».

وهناك مشكلة أخرى أكثر خطورة، وردت في كتاب جاري هارت «أمريكا تستطيع أن تنتصر»، وتتمثل في أن القلق على الفجوة بين المصالح والقدرات الأمريكية في العالم، كان يمكن أن يكون أقل حدة، لو لم يكن هناك هذا القدر من الشك في كفاءة النظام العسكري نفسه. ومن المجالات الكبرى للنزاع درجة التنافس بين الأفرع العسكرية، وهو أمر شائع بطبيعة الحال في كل الجيوش إلا أنه يبدو أعمق جذوراً في النظام الأمريكي؛ مما قد يرجع لتواضع نفوذ رئيس هيئة الأركان المشتركة، رغم أن الافتقار إلى التنسيق بين الأفرع يعتبر أمراً مصيرياً في زمن الحرب. وفي مجال التدابير العسكرية ذاتها، تشيع دعاوى التبديد والنصب وسوء الاستخدام. وقد أثرت فضائح عديدة حول الأسلحة ذات التكاليف العالية والأداء الضعيف، نتيجة للافتقار إلى المزايدة التنافسية المناسبة، وإلى قوى السوق في البنية الصناعية العسكرية، والاتجاه إلى نظم التسلح الباهظة التكاليف، فضلاً عن السعار التقليدي لتحقيق مكاسب ضخمة.

وينتقل بول كينيدي من مرحلة «الترهل الإمبراطوري» إلى مرحلة «التآكل الإمبراطوري» عندما يلقي الأضواء على الثقافة العامة، التي يجب على صناع القرار في واشنطن أن يعملوا في ظلها، وهي تحتم على دولة تحتاج إلى إعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى في الشئون العالمية المتغيرة، أن تغير نظامها الانتخابي الذي يصيب صناعة القرار الخارجي بالشلل كل عامين، تحت وطأة جماعات الضغط ولجان العمل السياسي وعمليات تبسيط وتسطيح القضايا الاستراتيجية، من خلال إعلام أجوف، هو في حقيقته دعاية تجارية تهدف إلى الربح أولاً وبت المعلومات المغرضة ثانياً.

ويقول ليستر ثيرو في مقال بعنوان «خسارة السباق الاقتصادي» في نشرة «نيويورك لعرض الكتب» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤، إن العلاقة بين الوسائل والغايات في الدفاع عن المصالح الأمريكية العالمية تتصل بالتحديات الاقتصادية، التي تهدد بوضع قيود ضاغطة على صناعة القرار في السياسة القومية. وأول هذه التحديات هو التدهور الصناعي النسبي للبلاد مقارنة بالنتائج العالمية في الصناعات القديمة والحديثة على السواء. ففي أواخر عام ١٩٨٦ مثلاً ورد في دراسة، قام بها الكونجرس أن فائض التجارة الأمريكية في السلع التكنولوجية الراقية قد هبط من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤ مليارات فقط عام ١٩٨٥، وأنه متجه بسرعة نحو العجز. كذلك فإن زيادة محاصيل العالم الثالث الزراعية، حولت عددًا من دوله إلى مصدرة للغذاء ومنافسة للولايات المتحدة، في حين أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى منتج رئيسي للفواض الزراعية، وغير ذلك مما أسماه الخبراء «وفرة عالمية في الغذاء»، ومما أدى بدوره إلى تدهور حاد في الأسعار الزراعية، وفي الصادرات الغذائية الأمريكية وإلى خروج مزارعين أمريكيين عديدين من مجال الزراعة. ويرى المدافعون عن زيادة إجراءات الحماية، أنه من الممكن تجاوز هذه العقبة بتخلي الإدارة الأمريكية عن سياسة حرية التجارة، واتخاذ إجراءات مضادة صارمة. فقد كان الأمريكيون بعد ١٩٤٥ يفضلون التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة؛ لأنهم كانوا المستفيدين من رفع الحماية، ولكن بعد أربعين عامًا حدث تحول متوقع في الرأي في صالح حماية السوق الداخلية والمنتجين المحليين.

ويتجلى تأكل الإمبراطورية في وجود اضطرابات غير مسبوقه في ماليات الدولة. فقد أدى تراجع المنتجات الصناعية الأمريكية عن المنافسة في الخارج وتدهور مبيعات الصادرات الزراعية إلى حدوث عجز هائل في الميزان التجاري، بلغ ١٦٠ مليار دولار في ١٢ شهرًا حتى مايو ١٩٨٦. وكانت الوسيلة الوحيدة لكي تتمكن الولايات المتحدة من تحسين أوضاعها في العالم، هي استيراد رؤوس أموال بكميات ضخمة، وكانت النتيجة أنها تحولت من وضع أكبر دولة دائنة في العالم إلى أكبر دولة مدينة في العالم، في فترة زمنية لا تزيد على سنوات قلائل. وكان من الصعب تخيل إمكانية بقاء الاقتصاد الأمريكي قائمًا دون تدفق الأموال الأجنبية في أوائل الثمانينات، حتى وإن كان هذا يؤدي إلى رفع قيمة تبادل الدولار والإضرار بالصادرات الزراعية والصناعية الأمريكية، ولكن هذا بدوره أثار السؤال المعضلة عما قد يحدث لو تم سحب هذه الأموال الضخمة المتذبذبة من الدولار؛ مما يؤدي إلى تدهور قيمته بشدة. إنها الحيرة المريرة التي تصيب الإمبراطوريات، عندما تفقد قدرة الدفع الذاتي، وتلجأ إلى

الاستعانة بدعم الآخرين، وبالتالي يصعب عليها أن تكون سيدة موقفها، بل تحت رحمة عوامل قد تصيب أو تخيب.

هناك أيضًا حيرة التردد بين الإنتاج والخدمات، وتجلت في التفسيرات التي توحى بأن الأصوات المحذرة تبالغ في وصف ما يجري للاقتصاد الأمريكي. وتعجز عن فهم هذه التطورات كظواهر طبيعية متوقعة؛ فالتحرك من الصناعة والاتجاه نحو الخدمات يعد توجهًا مفهومًا ويحدث في كل الدول المتقدمة. وجدير بالذكر أن الناتج الصناعي الأمريكي في ازدياد من الناحية العامة، ولو أن القوى العمالية في تدهور، إلا أن هذا أيضًا يعد اتجاهًا طبيعيًا مع تحول العالم من الأساس المادى إلى الأسس المعرفية، كما أنه ليس هناك من عيب في تحول المؤسسات المالية الأمريكية إلى مؤسسات مالية عالمية ذات قاعدة ثلاثية في طوكيو ونيويورك ولندن؛ للتعامل مع تدفق رؤوس الأموال والربح منها، ويؤدي إلى انعاش مكاسب الدولة في الخدمات. وكان پول كينيدي قد كتب هذا التحليل في كتابه، في حين كانت العولمة تدق أبواب العالم معلنة عصرًا تكنولوجيًا ومعلوماتيًا واقتصاديًا مختلفًا تمامًا عما سبقه من عصور.

ويقال إن الدلائل الإيجابية على النمو في الاقتصاد الأمريكي واضحة؛ فنظرًا لانتعاش قطاع الخدمات قامت الولايات المتحدة بتوفير وظائف في السبعينيات بصورة أسرع من أى وقت مضى في أوقات السلم بها، كما أن الالتزام الأمريكي بالتكنولوجيا الراقية يشير بمعدلات أعلى من الإنتاج والثروة القومية، والحقيقة أن الفرص المتوافرة في الاقتصاد الأمريكي هي التي تؤدي إلى استمراره في جذب ملايين المهاجرين، في حين يمكنه توجيه الأموال المتدفقة على البلاد إلى الاستثمار؛ خاصة إلى الأبحاث والتنمية. لكن الصورة ليست وردية تمامًا من حيث الاستراتيجية الأمريكية العامة، ففي المقام الأول تناقصت قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها العسكرية التي ارتبطت بها منذ ١٩٤٥ حول العالم، حين كانت زراعتها لا تعاني من أزمة، وكان ميزان مدفوعاتها أسلم كثيرًا وكذلك موازنتها الحكومية. ويستشهد كينيدي بتشبيه وضع الولايات المتحدة الراهن بوضع «القوى المهيمنة السابقة التي اعترها التدهور»، ويتساءل أيضًا عما ستؤول إليه القدرة الإنتاجية الأمريكية، إذا استمرت بعض الصناعات الرئيسية في التدهور والقوى العمالية في التآكل وما إلى ذلك.

ويحلل كينيدي نوعية النمو الاقتصادي الذي تمر به الولايات المتحدة، والذى يصوغ كيانها الاجتماعى بشكل بالغ الخصوصية، ومدى تأثير تباطؤ هذا النمو على السياق الاجتماعى السياسى الأمريكى. فقد تمكنت الولايات المتحدة في القرن

العشرين من تجنب قيام سياسة طبقية ظاهرة، وهو ما يفسر أن كثرة من المهاجرين إليها كانوا فارين من ظروف اجتماعية قاسية في أوطانهم، وأن ضخامة مساحة الدولة قد سمحت لمن تحرروا من أوهام أوضاعهم الاقتصادية بالفرار إلى الغرب، وشجعت على تطوير نظام جديد من الرأسمالية الحرة، التي سيطرت على الثقافة السياسية للأمة، مما جعل الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيها أوسع وأعمق كثيرًا منها في أية دولة صناعية متقدمة أخرى. وقد ساعد على الافتقار إلى السياسة الطبقية، رغم وجود الفوارق الاجتماعية الاقتصادية، حقيقة تبرز أن النمو الإجمالي للبلاد منذ الثلاثينيات كان يسمح بتحسين الأوضاع الفردية لأغلبية من السكان. ولكن نظرًا لتفاوت معدل المواليد بين الجماعات العرقية البيضاء من ناحية، والقطاعات الزنجية واللاتينية من ناحية أخرى، ونظرًا للتحول الاقتصادي المؤدى إلى ضياع ملايين الوظائف ذات الدخل العالية وظهور ملايين الوظائف ذات الدخل المحدودة في قطاع الخدمات، فإنه من غير الحكمة افتراض استمرار المعايير الاقتصادية السياسية الأمريكية على ما هى عليه، إذا ما دخلت البلاد فترة من المصاعب الاقتصادية ناتجة عن تدهور قيمة الدولار وتباطؤ النمو.

بعد ذلك يأتى كينيدي إلى العلاقة الدقيقة بين تباطؤ النمو الاقتصادى وتصاعد النفقات الدفاعية، ويرى أن الجدل حول اقتصاديات الإنفاق الدفاعى يعد جدلاً معقدًا ويستمر فى أكثر من اتجاه. وهذه العلاقة الدقيقة تضع الولايات المتحدة فى مأزق حاد على المدى البعيد، ويرجع ذلك ببساطة إلى أنها القوة العظمى العالمية ذات الإلتزامات العسكرية الشاسعة على خلاف القوة الإقليمية كاليابان مثلاً. لذلك فهى تحتاج إلى قوات أضخم كثيرًا مما هى عليه باحتياج إسبانيا الاستعمارية نفسه إلى جيش أقوى وأكبر من جيوش معاصريها، واحتياج بريطانيا فى العصر الفيكتورى نفسه إلى بحرية تفوق ما عداها من دول. ويتخذ كينيدي من السوابق التاريخية شواهد غير مشجعة، فهذا مأزق مشترك واجهته كل الدول العظمى السابقة، التى رغم تدهور قوتها الاقتصادية، أجبرتها التحديات الخارجية النامية على توجيه موارد أكثر إلى القطاع العسكرى رغم شدة احتياجها إليها، مما أدى بدوره إلى ضغط الاستثمار الإنتاجى ثم تباطؤ النمو وتصاعد الضرائب والشقاق الداخلى حول أولويات الإنفاق وضعف القدرة على تحمل أعباء الدفاع. فإذا كان هذا حقًا هو نسق التاريخ، فإن المرء يمكن أن يردد ما قاله برنارد شو بعبارة أخرى فى مقدمته لمسرحية «سوء زواج»: «روما سقطت وبابل سقطت وسيأتى الدور على غيرهما». ومن الواضح أن استشهاد كينيدي برنارد شو فى محله تمامًا؛ لأنه بلور القانون الذى يحكم صعود وسقوط القوى العظمى.

من هذا المنطلق يصل كينيدي إلى المحصلة الخطيرة التي تتمثل في الإجابة عن السؤال المطروح عن إمكانية احتفاظ الولايات المتحدة بوضعها الحالي وهي «لا»؛ لأن هذه القدرة لا تمنح لأية دولة بحكم أنها مضادة لطبائع الأمور، فليست هناك دولة تظل على تفوقها على سائر الدول إلى الأبد، مهما بلغت القمة في القوة والسطوة والجبروت. فهذا احتمال قد يصدق على الدولة الضعيفة المهترئة العاجزة عن الخروج من الهاوية التي سقطت فيها، وتظل هكذا حتى يشاء الله أمرًا كان مفعولاً. ذلك أن العلاقة بين الضعف والقوة مثل العلاقة بين الظلام والضوء؛ فالضعف لا يحتاج إلا إلى الاستسلام والتراجع والخنوع، وهذه كلها أمور لا تحتاج إلى مقاومة أو كفاح أو جهد، أما القوة ففي حاجة مستمرة إلى طاقة وتفاعل ويقظة متجددة لكل ما يهددها، والطبيعة البشرية لا تحتل إلى ما لانهاية كل هذه الأعباء والضغوط. وهذه كلها تفاعلات قد تستغرق زمنًا طويلاً إلى أن تتم، لكن تظل نهايتها حتمية. وفي هذا يقول كينيدي:

«إن الإشارة إلى السوابق التاريخية لا تعني أن الولايات المتحدة لا مفر من أن تنكمش وتتحول إلى الخمول نفسه الذي أصاب الإمبراطوريتين الرومانية والنمساوية / المجرية، فهي أضخم من أن تنكمش، وأشد تجانسًا من أن تتفكك، وحتى تشبيهها ببريطانيا، والذي يشيع في كتابات العلوم السياسية غير صائب عند تجاهل الاختلافات في القياس. بعبارة أخرى، توضح المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للجزر البريطانية أنها ينبغي أن تمتلك حوالي ٣ أو ٤٪ من الثروة والقوة العالمية، إذا ما تساوت كل العناصر الأخرى، ولكن نظرًا لأن العناصر كلها لا يمكن أن تتساوى، فقد سمحت مجموعة من الظروف التاريخية والتكنولوجية للجزر البريطانية بالتوسع وامتلاك ٢٥٪ من الثروة والقوة العالمية في قمة مجدها، ولما اختفت هذه الظروف المواتية، بدأت في العودة إلى حجمها الطبيعي، وبالقيااس نفسه، يمكن القول بأن المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للولايات المتحدة توضح بأنها ينبغي لها أن تمتلك حوالي ١٦ أو ١٨٪ من الثروة والقوة العالمية، ولكن نظرًا لتوافر ظروف تاريخية وتكنولوجية مواتية لها ارتفع نصيبها إلى ٤٠٪ وأكثر في عام ١٩٤٥، وما نشهده حاليًا هو العقود الأولى من انخفاض هذا الرقم الراهن ونجاحها في تدويل الرأسمالية والحضارة الأمريكية، لكن حتى عندما تتدهور لتحتل نصيبها الطبيعي من الثروة والقوة العالمية على مدى بعيد في المستقبل، فإن الولايات المتحدة ستظل قوة مهمة جدًا في عالم متعدد الأقطاب نظرًا لمساحتها».

وقد نختلف مع كينيدي في أن الولايات المتحدة من التجانس بحيث يصعب أن تتفكك، فقد صدرت كتب أمريكية وغربية عديدة ترشحها للتفكك، الذي قد يصل لدرجة التفكك الذي جعل من الاتحاد السوفيتي السابق أشلاء متناثرة، وفي مقدمتها كتاب «موت الغرب» لباتريك ج. بيوكانن، الذي يقول فيه إن المستقبل يمكن التنبؤ به مع مغادرة الأعداد الغفيرة من الأنجلو ساكسون من كاليفورنيا، ومع ارتفاع تعداد السكان الآسيويين بنسبة ٤٢٪ في عقد واحد، ومع كون نسبة ٤٣٪ من جميع الكاليفورنيين تحت سن الثامنة عشرة هم من الإسبان، فإن أكبر ولاية أمريكية في طريقها إلى أن تصير ولاية من العالم الثالث بصفة عامة. ولا يعلم أحد كيف سينتهي هذا الأمر، ولكن من المحتمل أن تصير كاليفورنيا كوبيك أخرى، كما أن لها مطالب من أجل الاعتراف الرسمي بثقافتها ولغتها الإسبانية وبهويتها المنفصلة والفريدة. و كاليفورنيا مجرد نموذج لولايات أخرى مثل نيومكسيكو وتكساس وغيرها من الولايات، التي لم تعد مهتدة بالتقسيمات الجغرافية فحسب، بل بالتقسيمات الثقافية التي تفنن التيار اليساري أو الليبرالي أو الراديكالي في تعميقها وترسيخها، وخاصة أن الفسيفساء العرقية والاثنية، التي ترسم الخريطة السكانية الأمريكية تفسح المجال لكل أنواع التفكك والانفصال.

وتنجل واقعية كينيدي في نظرتة المستقبلية عندما يبلور المهمة، التي تواجه رجال الدولة الأمريكيين والتي تحتم عليهم أن يتسلحوا بالوعى الشامل والعميق بأن ثمة تيارات رئيسية في طريقها إلى حفر مساراتها وتغيير شكل الخريطة الأمريكية، حتى يكون تآكل مكانة الولايات المتحدة وكيانها بطيئاً وغير عنيف. ويشمل هذا إدراك أبعاد التغير التكنولوجي، وبالتالي الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على العالم بصورة أسرع من ذي قبل، وأن المجتمع الدولي يختلف سياسياً وثقافياً، ويزداد تنوعاً عما كان متوقعاً، ويتحدى العلاج الساذج السطحي لمشكلاته، وأن موازين القوى الإنتاجية والاقتصادية لم تعد في صالح الولايات المتحدة كما كانت في ١٩٤٥، وأنه حتى في المجال العسكري هناك دلائل تشير إلى إعادة توزيع التوازنات نحو عالم متعدد الأقطاب، يحتمل فيه أن تبقى كتلة القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية أكبر من مثلتها لدى أي من القوى الأخرى على حدة، ولكن ليس إلى الدرجة التي كانت عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي كل المناقشات الدائرة عن تآكل الزعامة الأمريكية، يجب تأكيد أن هذا التآكل يعتبر نسبياً لا مطلقاً وبالتالي طبيعياً تماماً، وأن الخطر الحقيقي الوحيد الذي يهدد المصالح الأمريكية يمكن أن يترتب على فشلها في التواءم المتعلق مع النظام العالمي الجديد، وفي هذا يقول كينيدي:

«نظرًا لمواطن القوة العديدة التي لا تزال بين يدي الولايات المتحدة، فإنه ينبغي على الإدارات المتعاقبة أن تبلور هذا التكييف واستراتيجيته؛ بحيث يمكن أن تحدث توازنًا بين التزامات الدولة وقوتها، وليست هناك دولة واحدة يمكن أن تتولى الأعباء الدولية وأمريكا بالصورة نفسها، التي تولت بها الولايات المتحدة دور بريطانيا الأربعينيات. وبرغم ذلك فإن البلاد تعاني كَمَا من المشكلات يقل عما عانته إسبانيا الإمبراطورية التي أحاط بها الأعداء من كل الجبهات، أو هولندا التي انحسرت بين بريطانيا وفرنسا، أو بريطانيا العظمى التي واجهت خصمًا من التحديات، ومع ذلك فإن الاختبارات التي يجب على الولايات المتحدة أن تجتازها في مسيرتها نحو القرن الحادي والعشرين، تعتبر مخيفة وخاصة في المجال الاقتصادي، ولكن موارد الدولة تظل ضخمة، إذا ما أمكن تنظيمها بحكمة وإدراك متعقل للحدود والفرص أمام القوة الأمريكية.

«وإذا قيل بأن المآزق التي تواجهها الولايات المتحدة فريدة من نوعها، فهذا القول في حد ذاته يبرر التساؤل: أية دول في العالم تلك التي لا تواجه مشكلات في صياغة سياسة عسكرية قابلة للتنفيذ، أو في الاختيار بين المدفع والزيد والاستثمار؟ ومن منظور آخر فإن الوضع الأمريكي شديد الخصوصية، لأنه رغم تدهورها الاقتصادي وربما العسكري، فإنها تبقى «العنصر الحاسم في كل نوع من التوازن والقضايا»، وبسبب حيازتها على ذلك الحكم من القوة الخيرة أو الشريرة، وبسبب أنها محور تماسك نظام التحالف الغربي ومركز الاقتصاد العالمي القائم، فإن ما تفعله أو لا تفعله يعتبر أهم مما تفعله أية قوة أخرى».

ويبدو أن السبب في قلة كتابات كينيدي رغم غزارة علمه وفكره كأستاذ للتاريخ في جامعة ييل الأمريكية العريقة، يرجع إلى أنه لا يكتب إلا إذا تأكد أن هناك جديدًا يريد أن يضيفه، وأن يكون هذا الجديد بمثابة نظرية جديدة، كما ورد في كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى» الصادر في عام ١٩٨٧، أو مشروع نظرية قابل للنقاش والتبلور مع كل الأطراف المعنية لفتح آفاق فكرية جديدة تجنب العقل الأمريكي الدخول في طرق مسدودة ومناهات جانبية. وهو ما فعله مع اثنين من مساعديه أو تلاميذه، عندما نشر في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، عدد يناير / فبراير ١٩٩٦، دراسة بعنوان «الدول المحورية»، نهضت على نظرة براجماتية نفعية بعيدة عن النظرية الأكاديمية الموضوعية الحضارية التي تضمنها كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى»، ففي هذه الدراسة يضع كينيدي خريطة للسياسة الأمريكية يعرفهم من أين تؤكل الكتف لأن المصلحة الأمريكية يجب أن تكون لها الأولوية قبل أي اعتبار آخر، بحيث يجب على السياسة أن يضعوا نصب أعينهم الفائدة العملية من أي خطوة يتخذونها.

يؤكد كينيدي على أنه لا يكفي أن تدير الولايات المتحدة باقتدار علاقاتها مع القوى الدولية العظمى (أوروبا، اليابان، روسيا، الصين)، وهي القوى المنسوبة إلى ما اصطلح على تسميته «عالم الشمال»، وإنما عليها أن تكون لها أيضًا سياسة أكثر حدًا وكفاءة حيال «عالم الجنوب». هنا يتقدم بفكرة «الدول المحورية» كمفتاح لهذا التوجه السياسي والفكري الجديد. وتمثل فكرة كينيدي الأساسية في أن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تبعد وتبدد معوناتا الخارجية بتوزيعها على دول عالم الجنوب دون تمييز، بل عليها أن تركز جهودها على عدد معين من هذه الدول على وجه التحديد. قد لا تكون بالضرورة دولاً صديقة، ولكنها دول تتصف بخصائص معينة على الخريطة السياسية الاستراتيجية لعالم اليوم.

إن الدول التي يركز عليها كينيدي هي دول تتسم بخاصية أنها تضمن - إذا ما ازدهرت - الاستقرار في المناطق المحيطة بها، لأنها كفيلة بخلق ظروف موثبة للاستثمار الأمريكي في تلك المناطق، كما أنها دول من شأنها تعريض أمن الولايات المتحدة لأخطار، إذا ما تعرضت لكوارث أو انهيارات، وهذه الدول قد تنتهك حقوق الإنسان، وقد تخالف المبادئ والتوجهات العامة التي تتبناها الإدارات الأمريكية، وقد لا تكون دولاً ديمقراطية بالمفهوم الأمريكي للكلمة، ولكن ما دامت لا تصل مخالفتها للديمقراطية حدًا يصبح من المتعذر معه عدم التصدي لها. ويحرص كينيدي على أن تكون هذه الدول موضع رعاية ودعم ومساندة أمريكية، بحيث يتقرر لها وضع خاص بين دول عالم الجنوب عمومًا.

ويناقش كينيدي بالتفصيل، الخواص والسمات التي ينبغي توافرها؛ كي تكتسب هذه الدول صفة «الدول المحورية»، إذ لا بد أن تكون ذات وزن سكاني كبير، وأن تحظى بموقع جغرافي استراتيجي متميز، وأن تنطوي على إمكانات اقتصادية لا يمكن تجاهلها، وأن تبشر بأنها كفيلة بأن تصبح من الأسواق الناهضة، وبوسعها التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي. وقبل هذا كله، ينبغي أن تتميز هذه الدول بخاصية أنه إذا تعرضت للاهتزاز وفقد استقرارها، فمن شأنها التأثير سلبيًا، وبشكل ملموس في المصالح الأمريكية. وتطبيقًا لهذه النظرية اختار كينيدي عددًا من الدول ذات المواقع الاستراتيجية والسياسية المتميزة في عالم الجنوب بوصفها تحقق خواص «الدول المحورية»، وذكر بالاسم المكسيك والبرازيل من أمريكا اللاتينية، والجزائر ومصر ودولة جنوب أفريقيا في أفريقيا، وتركيا في أوروبا، والهند وباكستان وإندونيسيا في آسيا، على أساس أن هذه الدول جميعًا معرضة لاختبارات صعبة في المستقبل المنظور، وأنها دول ينبغي أن تتدخل أمريكا لتجنّبها ما قد تتعرض له من قلاقل.

والجدير بالملاحظة أن إسرائيل ليست مذكورة ضمن قائمة «الدول المحورية» على الإطلاق، ربما لأن إسرائيل لا تعتبر في نظر واشنطن دولة عادية، أو دولة منسوبة إلى الجنوب، أو معرضة لأن تصبح غير صديقة للولايات المتحدة تحت أى ظرف، حتى لو تجسست على أسرارها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وهو أمر ضببت إسرائيل متلبسة به أكثر من مرة، ومن الواضح أن بول كينيدي أصبح في هذه الدراسة أمريكياً أكثر مما كان عليه في كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى»، الذى تميز بموضوعية علمية رفيعة. أما أول ما يجذب الانتباه إلى هذه الدراسة، أنها تنطلق من فكرة توظيف دول العالم جميعاً لمصلحة الولايات المتحدة، وجعل مصلحة واشنطن على وجه التحديد، المرجع الأوحد والمطلق للقياس، بصرف النظر عن علاقة هذه الدولة أو تلك مع الولايات المتحدة، سواء أكانت دولة صديقة أم غير ذلك، بشرط عدم تجاوز العداء لأمريكا حدًا معيناً.

ويدرك كينيدي جيداً أن الظروف التاريخية أصبحت مواتية لكى يطرح نظرية بهذا الشكل، فقد أصبح الجميع يسلمون بأن سيادة الدول لم تعد تحظى بالحصانات التى كانت تملكها من قبل. لقد تحولت السيادة من مفهوم مطلق إلى مفهوم نسبي، نتيجة تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفضل انجازات الثورة الإعلامية المعاصرة، وتحت وطأة انتشار التلوث والآفات والجراثيم التى تخترق كل الحدود، وزوال الاستقطاب الدولى الحاد الذى ساد النظام العالمى الثنائى القطبية. وقد ساد الاعتقاد، ولو لفترة، أن الصور العصرية لتجاوز السيادة هى ظاهرة إيجابية بمعنى أنها تعزز عناصر التداخل والتكامل بين الدول، وتكفل للمجتمعات جميعاً فرصاً أفضل للازدهار. لكن الإيجاءات الإمبريالية التى تنطوى عليها نظرية كينيدي تفتح الباب للنقيض إذ إنها تفضى إلى مزيد من التوظيف وبالتالي إلى مزيد من التبعية، أى إنها نظرية تقدم صورة مستنسخة للتبعية التى عانت منها الدول النامية أو المتخلفة فى عصر الإمبريالية.

وأى تحليل أو تفكيك لمعطيات نظرية كينيدي، يعرّيا كمحاولة لإحلال نظام يتأسس على «القطب الواحد» محل نظام «القطبية الثنائية» أو حتى «المتعددة». هذا القطب الأوحد هو بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية، وليست أية دولة أخرى من الدول المرشحة لتصبح أقطاب عالم المستقبل. وهكذا يجند كينيدي عالم الجنوب برمته لحساب دولة بالذات، وليس لحساب الشمال بوجه عام، أو نظام دولى جديد بوجه أعم. وكأنه قد تراجع عن نظرتة الشاؤمية التى أقام عليها كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى» الذى عبر فيه بأسلوب غير مباشر عن تربص الاتحاد السوفيتى بالولايات المتحدة التى تعانى منه بصفته العامل الرئيسى الذى يسعى لتفكيكها، ولم يكن يخطر ببال كينيدي أن الاتحاد السوفيتى هو الذى سيسقط ويندثر كأنه لم يكن.

ومن الواضح أن هذا السقوط المدوي أنعش آمال كينيدي في تجنب الولايات المتحدة المصير المجهول والمظلم الذي كان في انتظارها؛ نتيجة للترهل الإمبراطوري، الذي كان بداية لمرحلة تفككها، وبدأ في العزف على أوتار جديدة متفائلة.

تمثلت هذه الأوتار الجديدة في معادلته التي تجمع بين زيادة كفاءة المعونات الأمريكية وزيادة تقليصها في الوقت نفسه، بهدف تلبية تطلعات قطاعات متعاظمة من المجتمع الأمريكي إلى أن يكون الالتفات أولاً إلى مشكلات أمريكا الداخلية المتفاقمة بدلاً من بعثرة أموال الخزانة الأمريكية، وتحميل دافع الضرائب الأمريكي أعباء عمليات تجرى خارج الحدود، في مرحلة لم يعد فيها عدو واضح، يبرر ما تقتضيه هذه العمليات من إنفاق باهظ، ويتجلى التوجه الإمبريالي الجديد في نظرية كينيدي في تصنيف الدول وفق معايير جديدة، ليست هي تلك التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة، التي كانت حقبة استقطاب دولي حاد حسب مقدار ولاء الدول لإحدى الكتلتين العالميتين. أما الآن، فإن المعيار لم يعد الولاء لكتلة عالمية معينة، وإنما مقدار الخطر، وليس مقدار التأييد، الذي تمثله دول بعينها ذات مواصفات متميزة عند الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة تعرض هذه الدول للانهايار أو إفلاتها من السيطرة. وهذا يعنى تركيز الجهود على انتشال دول معينة وإعطاء عملية الانتشال أسبقية على تقدير مدى مناصرة دول بالذات للقطب العالمى الأوحد، أو مدى قدرة هذه الدول على الوقوف على أقدامها، دون حاجة إلى دعم أو مساعدة.

ورغم بهجة كينيدي بأن الولايات المتحدة أصبحت القطب الأوحد، فإنه يبرر الدور المصيرى والتاريخى الملقى على عاتقها!! من منطلق أن نظريته تنهض على نوعية جديدة من الثنائية القطبية، على افتراض أن القطب الآخر، إذا ما وجد، هو الإرهاب. وتتعدد الشواهد على أن الإرهاب موجود، بل وبشكل واضح للجميع، في كل ساحة عجز النظام الدولى الجديد فيها عن إيجاد تسوية مرضية للنزاعات القائمة. وأصبحت الدول المعرضة للانهايار هي تلك التي قد تسقط فريسة لعمليات إرهابية، مما يثبت صحة مقولة إن الإرهاب هو الصيغة العصرية للحرب. ومن الواضح أن تصور كينيدي نابع من دوائر ذات نفوذ في أمريكا، ترى فيه خدمة جلييلة لأهداف الدولة وتحقيقاً لسياسة خارجية أكثر كفاءة وفاعلية. وهو حل وسط ما بين انسحاب أمريكا من العالم الخارجى، والعمل من أجل إحكام سيطرتها عليه في آن. وبذلك ينضم پول كينيدي إلى طابور الموجهين للتيار الفكرى الأمريكى من أمثال صامويل هانتنجتون أو فرانسيس فوكوياما أو حتى السابحين مع هذا التيار، مثل: توماس فريدمان أو روبرت كاجان، وذلك بعد أن كان في مقدمة السابحين ضد التيار بكتابه «صعود وسقوط القوى العظمى».